The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N3, P P 435 - 453
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد٣ آب ٢٠٢٣ ص ص ٤٣٥-٤٥٣

Analysis of the relative importance of time deposits from the total deposits to cover bank credit and ways to improve it

* تحليل الاهمية النسبية للودائع الزمنية من اجمالي الودائع لتغطية الائتمان المــصرفي وسبل النهوض بها

**أسراء كامل عبد السادة ** أ.د عبد الخالق دبي الجبوري

Abstract

The importance of the research comes from the relative importance of time deposits out of total deposits in covering bank credit, and analyzing the relationship between time deposits and bank credit coverage.

The research also provides some suggestions to enhance the attractiveness of time deposits and increase their size to enhance the ability of banks to cover the credit granted, by encouraging banks to provide fair returns for time deposits and educating customers about the importance of time deposits in financing bank credit.

This research contributes to a better understanding of the role of time deposits in financing bank credit and improving the ability of banks to overcome the current economic and financial challenges.

The research has reached to the ineffectiveness of banks in attracting deposits and this was evident in the average propensity of deposits through its stability,

*بحث مستل .

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

lack of rising, marginal propensity, internal flexibility and the inability of banks to attract deposits from increases in the output. Therefore, the banks are weak to attract deposits according to their share of output and to change the propensity towards deposit, all of which affects the economy.

The research problem focuses on answering the following questions: Have time deposits contributed to raising the efficiency of the performance of commercial banks? Have Iraqi commercial banks contributed to increasing the volume of bank credit granted through available time deposits?To answer the questions, the researcher hypothesized that there is a positive relationship between the structure of time deposits and bank credit in Iraq. And the researcher relied on the descriptive analytical method to know the nature of the relationship between time bank deposits and bank credit.

Finally, the researcher has reached to the most important results as the following: The results showed that current deposits acquired a very high percentage of their relative importance for the rest of the types of deposits, which exceeded (80%), while savings deposits ranked second with rates of (13%) and time deposits ranked last in terms of relative importance by (7%).

المستخلص : تأتي أهمية البحث من الأهمية النسبية للودائع الزمنية من إجمالي الودائع في تغطية الائتمان المصرفي، وتحليل العلاقة بين الودائع الزمنية وتغطية الائتمان المصرفي، كما يقدم البحث بعض المقترحات لتعزيز جاذبية الودائع الزمنية وزيادة حجمها لتعزيز قدرة المصارف على تغطية الائتمان الممنوح، يتم ذلك عن طريق تشجيع المصارف على تقديم عوائد مجزية للودائع الزمنية وتوعية العملاء بأهمية الودائع الزمنية في تمويل الائتمان المصرفي، ويساهم هذا البحث في فهم أفضل لدور الودائع الزمنية في تمويل الائتمان المصرفي وتحسين قدرة المصارف على التغلب على التحديات الاقتصادية والمالية الحالية، وتوصل البحث الى عدم فاعلية المصارف في جذب الودائع وكان ذلك واضحاً في الميل المتوسط للودائع من خلال

استقراره وعدم ارتفاعه وكذلك الميل الحدي والمرونة الدخلية وعدم استطاعة المصارف على جذب الودائع من الزيادات الحاصلة في الناتج ، بالتالي ضعف المصارف لجذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج وضعف تغيير الميل نحو الايداع وكل ذلك يؤثر على الاقتصاد. وتتمحور مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية : هل ساهمت الودائع الزمنية برفع كفاءة أداء المصارف التجارية؟ هل ساهمت المصارف التجارية العراقية بزيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح من خلال الودائع الزمنية المتوفرة لديها؟ وللإجابة عن التساؤلات وضع الباحث فرضية مفادها إن هناك علاقة ايجابية بين هيكل الودائع الزمنية والائتمان المصرفي في العراق، واعتمد الباحث على الاسلوب الوصفي التحليلي لمعرفة طبيعة العلاقة بين الودائع المصرفية الزمنية والائتمان المصرفي،وقد توصل البحث الى اهم النتائج الاتية : اظهرت النتائج استحواذ الودائع الجارية على نسبة عالية جداً من الاهمية النسبيّة لها بالنسبة لبقية الانواع من الودائع والتي تجاوزت (٨٠%) في حين احتلت ودائع التوفير المرتبة الثانية وبنسب (١٣%) وجاءت الودائع الزمنية في المرتبة الاخيرة من حيث الاهمية النسبية وبنسبة (٧%).

المقدمة :تعد الودائع المصرفية من أهم مصادر التمويل الخارجية للمصارف التجارية، إذ تعتمد المصارف على الودائع بشكل شبه كلي في عمليات الاقراض والاقتراض، وتقوم بقبول الودائع (الجارية، التوفير، والأجل) من الزبائن ثم تعيدها اقراضها اليهم على شكل قروض وسلف لغرض تمويل الاستثمارات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلد، باعتبار الودائع الممول الرئيس للائتمان المصرفي، وبالتالي تساهم في تحقيق العائد (الأرباح).

وتعد وظيفة قبول الودائع من أهم الوظائف الأساسية للمصارف التجارية، وأن العلاقة بين الودائع المصرفية والائتمان المصرفي هي علاقة طردية كلما زادت الودائع كلما ازدادت قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي. أما الودائع الزمنية فهي الودائع التي يودعها الأفراد والشركات لدى المصرف التجاري، وهذا النوع من الودائع لا يحق لصاحبه السحب منه إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقاً بينه وبين المصرف عند الايداع لقاء حصوله على فائدة، أن تأثير الودائع الزمنية على الائتمان المصرفي يكون تأثيراً ايجابياً، إذ كلما زادت الودائع الزمنية لدى المصرف سيقوم المصرف بتوظيفها في مجالات منح القروض والسلف إلى الزبائن، وبالتالي سيزداد حجم الائتمان المصرفي.

اولا : مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية :

١. هل ساهمت الودائع الزمنية برفع كفاءة أداء المصارف التجارية؟
٢. هل ساهمت المصارف التجارية العراقية بزيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح من خلال الودائع الزمنية المتوفرة لديها؟

ثانيا : فرضية البحث : تمثلت فرضيات البحث في محورين هما :

١_تحتل الودائع الزمنية أهمية نسبية ضعيفة من بين الاشكال الاخرى للودائع في منح الائتمان النقدي.

٢_تتوافر للمصارف التجارية العديد من الاستراتيجيات لتحفيز الاهمية النسبيّة للودائع الزمنية.

ثالثا : أهمية البحث : تعد الودائع الزمنية من المكونات الرئيسة لمجموع ودائع المصارف التجارية وتمثل أحد مصادر التمويل وتعتمد عليها المصارف بشكل شبه كلي في تمويل استخدامات الأموال في مجال القروض والاستثمارات، إذ تقوم المصارف بقبول الودائع من مختلف الزبائن ثم تعيد اقراضها الى الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية والانتاجية، اضافةً إلى إقراض المشاريع الاستثمارية لغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

رابعا :أهداف البحث :

١. التعرف على المفاهيم الأساسية والنظرية للودائع الزمنية.

٢. التعرف على المفاهيم الأساسية للائتمان المصرفي.

٣. التعرف على طبيعة العلاقة بين الودائع الزمنية والائتمان المصرفي.

٤. تحليل واقع الودائع المصرفية والائتمان المصرفي في العراق.

٥. التعرف على الستراتيجيات التي تساعد في المساهمة اكثر للودائع الزمنية في الائتمان المصرفي .

خامسا : منهجية البحث: أعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي لمعرفة طبيعة العلاقة بين الودائع المصرفية الزمنية والائتمان المصرفي من خلال الاستعانة بالمصادر البحثية والبيانات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي.

المبحث الاول - (الاطار المفاهيمي للودائع المصرفية والائتمان المصرفي)

المطلب الاول : الاطار المفاهيمي الودائع المصرفية

اولاً : مفهوم الودائع المصرفية - ان ظهور وظيفة قبول الودائع في المصارف يرتبط تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة ، في الماضي كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار ورجال الاعمال وكل من يرغب في الحفاظ على امواله من الضياع والسرقة وبدورهم يقومون بوضع هذه الاموال في خزائنهم مع تسليم المودع ايصالا يتضمن مقدار وديعته ، وكان المودع اذا اراد اخذ وديعته يعطي الصائغ او الصيرفي الايصال ويأخذ الوديعة، ومع تقدم الزمن اصبحت لدى المصارف اهم ادوات لتجميع المدخرات من الافراد والمؤسسات على شكل ودائع بأشكالها المختلفة ولهذا يعد نشاط (قبول الودائع ومنح القروض

الذي يمارسه المصرف التجاري له دور مهم لضمان سير الاقتصاد بسلاسة وكفاءة (Mishkin,2004, 201).

وهنا ظهرت عدة مفاهيم للودائع المصرفية منها ((اتفاق بين المصرف والمودع ،يقوم بموجبه الزبون بإيداع مبلغ من النقود لدى المصرف، ويلتزم المصرف برد هذا المبلغ حين الطلب أو لأجل معين مع دفع الفوائد على الوديعة، وتحاط الوديعة بالسرية التامة لأنها تدل على المركز المالي للزبون)) (عجمي و ياسين، ٢٠٠٩ ، ١٢٥).

كما تعرف ((بانها عقد يبرم بين شخصين هما المودع والمصرف ويحق للمصرف التصرف في الاموال محل العقد ويلتزم بمقابل ذلك بردها عند الطلب أو بعد أجل محدد من الايداع مضاف إليه الفوائد حسب الاتفاق)) (ابراهيم ، ٢٠١٧ ، ٢٤).

ولقد عرف البنك المركزي العراقي الودائع بانها (أي مبلغ نقدي يدفع للزبون سواء كان مسجلا ام غير مسجل لشخص المستلم ،وبشرط محدده زمانيا وبفائدة او بدون فائدة في وقت محدد. (اللامي ،٢٠١٦، ٣٦٦) .

ثانيا- أهمية الودائع المصرفية: للودائع المصرفية أهمية كبيرة في تمويل الاقتصاد حيث تتحول إلى قروض يمنحها المصرف الى المستثمرين والزبائن مما يمكنهم من تنفيذ مشاريعهم ، والتي تحقق العائد لجميع الاطراف وبالذات اقتصاد الدولة ،وللودائع اهمية تكمن بالاتي :(الوهاب ،٢٠٠٨، ٢٢)

١- تعد الودائع الاساس الذي قامت عليه المصارف التجارية، لان المودعين يعتبرون أن المصارف تشكل مكان آمن لأموالهم يحفظها من الضياع والسرقة، اضافة إلى حفظ هذه الاموال فإن المصرف يدفع هذه الاموال باتجاه الاستثمار من خلال تمويل مختلف الانشطة الاقتصادية.

٢- الودائع هي أهم مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات المصرفية، إذ تعتمد عليها في تلبية النسبة الاكبر من حاجات الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الاموال

٣- تعد الودائع من اقدم الخدمات التي يقوم بها المصارف التجارية ،ويطلق عليها (ودائع تحت الطلب) وذلك لإمكانية المودع سحبها في اي وقت يشاء سواء كانت بشيك بالنسبة للحسابات الجارية او نقد بالنسبة للودائع ، ولقد اصبحت تمثل النسبة الاكبر من خدمات المصارف التجارية في الاقتصاد الوطني .

٤- ان الودائع توفر عوائد مجزية للمودع فضلا عما توفره من أمان للأموال خاصة اذا كانت مودعة في مصرف مشهور وذات سمعة جيدة .

٥- تقدم المصارف التجارية خدمة مهمة للاقتصاد الوطني بقبولها الودائع لأنها تعمل على تسهيل عملية الدفع الناجمة من عمليات التبادل التجاري بأمان وباقل المخاطر ، وكذلك تشجع الادخار الذي يمثل المرتكز الأساسي في عمليه التوازن الاقتصادي والاستثماري

٦- ان للودائع اهمية كبيرة في الاقتصاد القومي للدول ذات الريع النفطي حيث تشكل هذه الودائع نسبة كبيرة جدا من موارد المصارف التجارية والتي غالبا ما تكون بدون فائدة.

٧- ان المصارف التجارية تقوم بتعبئة المدخرات وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الانشطة الاستثمارية وبذلك فان للودائع دور حيوي في امتصاص القوة الشرائية الفائضة التي توجه نحو الادخار والحد من الاكتناز الي يمثل تعطيل الاموال .

المطلب الثاني : الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

أولا : تعريف الائتمان المصرفي - هناك مفاهيم متعددة ومتنوعة لمفهوم الائتمان المصرفي شأنه في ذلك شأن المفاهيم الأخرى فـــي المجالات كافة نظرا لازدياد أهمية الائتمان مع ظهور المصارف التجارية وقيامها بوظيفة الوساطة المالية بين المدخرين (المقرضين) و المستثمرين (المقترضين) ظهرت الحاجة لتعريف الائتمان المصرفي . فقد عرف الائتمان المصرفي بأنه(قيام المصرف بمنح التسهيلات الائتمانية الممكنة للأفراد والمؤسسات لغرض تلبية احتياجاتهم التمويلية للأنشطة المختلفة ولمدة محدودة مقابل حصول المصرف على عائد معين) (الشمري ،١٩٨٨، ٢٣)

ويعرف كذلك بأنه (الثقة التي يمنحها المصرف لشخص معين او مؤسسة معينة وتتمثل هذه الثقة بإقراضه مبلغ من المال واستخدامه لأغراض معينة خلال مدة زمنية معينة يتفق عليها الطرفان بشروط معينة ويكون هذا الإقراض مقابل مردود مـــادي متفق عليه علـــى ان يقدم العميل ضمانات تمكـــــن البنك باسترجاع امواله في حال توقف العميل عن سداد مبلغ القرض).(الافندي ،٢٠١٠، ١٣٧)

ثانيا: اهمية الائتمان المصرفي - للمصارف دور مهم وفعال في الأنشطة الاقتصادية لأي مجتمع فلا يمكن حصول التطور والتنوع الواسع في النشاطات الاقتصادية المختلفة سواء ارتبط ذلك بعمليات الإنتاج والتوزيع والتداول وأخيرا الاستهلاك بمعزل عـــن الدور الفعال الذي تقوم بـه المصارف مـــن خلال تـقديم الائتمان اي تمويل هـــذا النشاطات المختلفة ، و تتعزز أهمية الائتمان من خلال الاتي (اللامي ،٢٠١٦،٣٦٩)

١- ١ن النشاط الاقتصادي يحفز المدخرين الذين يملكون الفوائض النقديـة حتى يمكنهم من توظيف أمـوالهم فـي الأنشطـة الاستثماريـة المختلفـة مما يؤدي الـى زيادة النمـو الاقتصـــادي.

٢- زيادة الاستثمار الذي يوفر القدرة الإنتاجية في الاقتصاد عن طريق إنشاء مشاريع جديدة او التوسع في المشاريع القائمة ، اذ تعد المشاريع الحالية هي مشاريع كبيرة الحجم تحتاج الى موارد مالية ضخمة من الصعب على أصحابها توفيرها اعتمادا على مواردهم المالية الذاتية.

٣- يساعد المصارف على زياده الاستهلاك الذي تقدمه لفئات المجتمع المختلفة .حيث تساعد الافراد من خلال تقديم القروض لهم للحصول على الاستهلاك اللازم.

٤- ان المصارف تساهم فى زياده الانتاج من خلال الائتمان الذي تقدمه للمشاريع الكبيرة التي تحتاج الى الاموال كثيره لا تمكنها من توفيرها لذا تلجا هذه المشاريع الى الاقتراض منها .

٥- تعتبر الائتمان اداه من الادوات التي توظفها الدولة في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استعماله للأرصدة الائتمانية المخصصة لها

٦- تشغيل الموارد العاطلة في التمويلات القصيرة الاجل حيث يقوم بتجميع هذه الموارد عن طريق الودائع وتوفيرها لمستخدميها عن طريق الائتمان

٧- يستخدم في تسوية المبادلات اذ يعد وسيلة للتبادل ذلك ان معظم التعاملات تتم بوساطة الشيكات كوسيلة للدفع او وسيط للتبادل مع الاعتماد الاقل على النقود الحاضرة.

ثالثا : أنواع الائتمان المصرفي - تتعدد انواع الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف والمؤسسات المالية المختلفة ويمكن تقسيم أنواع الائتمان المصرفي وفق أسس معينة منها تقسيم الائتمان المصرفي بحسب الفترة الزمنيـــة وبحسب نوع الضمان وبحسب النشاط الاقتصادي (أي بحسب الغرض) وبحسب الجهة الطالبة له (أي القطاع المستفيد من الائتمان) ويتحدد نوع الائتمان أو المنتج الائتمـاني الذي يقدمه البنك للعملاء وفق دراسة عوامل معينة ومنها: (الالفي ،١٩٧٧، ٤٨)

- مصادر الأموال المتاحة للمصرف من حيث طبيعة هذا الأموال ومدتها والتكلفة
- الغرض الذي من اجله تم منح الائتمان المصرفي.
- الموازنة بين تكلفة منح الائتمان والعائد منه .

إن دراســـة هــذه العوامـل لا تكـون بصـورة منفصلة وذلك لارتبــاط كــل منـهما بـالأخر. ويمكــن تقسيم الائتمــان المصرفي وفقاً للأسس الآتية:

١- الائتمان حسب الغرض منه - يتضمن الائتمان المصرفي حسب الغرض منه ما يأتي

أ- الائتمان الاستثماري: ويقصد به القروض التي يمنحها البنك للمنظمين أو المستثمرين للقيام بالمشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة.

ب- الائتمان التجاري : وهو الائتمان الذي تمنحه المؤسسات المصرفية لتمويل العمليات التجارية وعمليات التسويق ، إذ يعمل كل تاجر على زيادة نشاطه التجاري من خلال زيادة عمليات الاستيراد والتصدير في السلع التجارية المختلفة ،في الغالب لا يستطيع التاجر تغطية هذه العمليات من رأسماله الخاص فيضطر للاقتراض من المصارف لتغطية عملياته التجارية ، والأداة التي تستخدم للحصول علـــى الائتمان التجاري هي الكمبيالات والسندات الاذنية .

جـ - الائتمان الاستهلاكي : وهو الائتمان الذي تقدمه المصارف إلى الإفراد من اجل الحصول على ما يحتاجونه من السلع المختلفة ، وفي الغالب يأخذ هذا النوع من الائتمان شكل بيع السلع بالتقسيط ويكون تاجر قد حصل على الائتمان لهذه السلع سواء من منتجها الأصلي او من احد البنوك. (قناوي ،٢٠٠٥، ١٦٠)

٢-الائتمان المصرفي بحسب الفترة الزمنية

أ- الائتمان المصرفي قصير الأجل : يخصص هذا النوع من الائتمان لتمويل العمليات التجارية والشراء ، وتكون فترته الزمنية سنة أو اقل (ثلاثة أشهر او ستة أشهر) وتسمى هذه العملية أحيانا بتمويل رأس المال العامل في. المشاريع التجارية والزراعية

ب– الائتمان المصرفي متوسط الأجل : يخصص هذا النوع من الائتمان لتمويل المشروعات الصناعية التي تكون بحاجة إلى رؤوس أموال لشراء ما تحتاجه من معدات وآلات جديدة وأحيانا يستفيد مـن هـــذه القروض المستهلكون من خلال الائتمان الاستهلاكي المقدم للأفراد لشراء السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة ، وتتراوح الفترة الزمنية لهذا النوع من الائتمان بين ثلاث الى خمس سنوات .

ج- الائتمان المصرفي طويل الأجل :ويحصل على هذا النوع من الائتمان المشاريع الإنتاجية الضخمة التي تحتاج لتمويل رؤوس أموالها الثابتة مثل المشاريع الزراعية والصناعية أي المشاريع الكبيرة وتكون فترته الزمنية أكثر من خمس سنوات وحتى خمس عشرة سنة. (كنعان ،٢٠١٢، ١٧٥)

٣-الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان

أ- الائتمان الشخصي : يتمثل في الائتمان المقدم الى المقترضين دون أن يقوم هؤلاء المقترضين بتقديم اي ضمانات عينية إلى الجهة المانحة للائتمان وإنما فقط وعود بسداد القروض في

الموعد المحدد وتكتفي المصارف بهذه الوعود لثقتها في قيام المقترضين بسداد ديونهم من خلال معرفة مراكزهم المالية في السوق.

ب- الائتمان العيني : ويقصد به الائتمان الممنوح الى المقترضين الذين يقومون بتقديم ضمانات عينية للموافقة على منحهم القروض ومن الضمانات المقدمة في الأموال المنقولة أو غير المنقولة التي تكون كضمان للمصارف لتحصيل ديونها عندما يحين موعد السداد .أما في حالة عدم قدرة المقترض على سداد ديونهم فان المصارف تستطيع تحصيل ديونها عن طريق التصرف القانوني بالضمانات العينية المقدمة إليهم من طرف المقترضين.(الشمري ،١٩٨٨، ١١٠).

٤- الائتمان المصرفي بحسب الجهة الطالبة له

يتضمن الائتمان المصرفي حسب الجهة الطالبة له نوعين هما [٢]:

أ- الائتمان الخاص : يمنح هذا النوع من الائتمان الــى القطاع الخاص اي الافراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية .

ب- الائتمان العام :ويقصد به الائتمان المقدم لقطاع العام اي الى الوحدات الحكومية المحلية والاقليمية .(خليل ،١٩٨١، ١٣٢).

المبحث الثاني - واقع الودائع المصرفية والائتمان المصرفي في العراق

المطلب الاول : حركة الودائع المصرفية والزمنية

سيتم في هذا المبحث تحليل ومناقشة تطور حركة الودائع المصرفية واهميتها الاقتصادية مع التركيز على الودائع الزمنية بوصفها محوراً للبحث.

جدول (١) حركة انواع الودائع المصرفية ومعدل نموها واهميتها النسبيّة للمدة (٢٠٠٥_٢٠٢١) مليون دينار

السنوات	الودائع الجارية واهميتها النسبيّة (١)	ودائع التوفير واهميتها النسبيّة (٢)	الودائع الزمنية واهميتها النسبيّة (٣)	اجمالي الودائع (٤)	معدل نمو الودائع الجارية (٥)	معدل نمو لودائع التوفير (٦)	معدل نمو الودائع الزمنية (٧)
٢٠٠٥	٨,٨٧٥,٥٤٢ (٨٢%)	١,٥٤١,٧٩٧ (١٤%)	٣٥٢,٦٥٦ (٣%)	١٠,٧٦٩,٩٩٥	–	–	–
٢٠٠٦	١٤,٦٧٧,٥٦٥ (٨٧%)	١,٧٣٣,٤٤٩ (١٠%)	٥١٧,٢٨١ (٣%)	١٦,٩٢٨,٢٩٥	٦٥%	١٢%	٤٧%
٢٠٠٧	٢٢,٩٨٩,٨٧٥ (٨٨%)	٢,٦٤٧,٠١٩ (١٠%)	٥٥٢,٠٣٢ (٣%)	٢٦,١٨٨,٩٢٦	٥٧%	٥٣%	٧%
٢٠٠٨	٢٩,٤٤٢,٨٤٥ (٨٥%)	٤,٢٨٩,٨٤٣ (١٢%)	٧٩٢,٧٦٠ (٢%)	٣٤,٥٢٤,٩٥٩	٢٨%	٦٢%	٤٤%

٢٠٠٩	٣٢,٢٦٧,٢٦٢ (%٨٥)	٥,٥١٨,٠١٢ (%١٥)	٧٩٧,٨٢٢ (%٢)	٣٨,٠٢٩,٢٥٣	%١٠	%٢٩	%١
٢٠١٠	٤١,٠٠٤,٠٢٨ (%٨٦)	٦,٠٣٩,٣١٠ (%١٣)	٩٠٣,٨٩٤ (%٢)	٤٧,٩٤٧,٢٣٢	%٢٧	%٩	%١٣
٢٠١١	٤٨,٣١١,٢٦٧ (%٨٦)	٦,٧٣٢,٢٩٩ (%١٢)	١,١١٣,٦١٤ (%٢)	٥٦,١٥٠,٠٩٤	%١٨	%١١	%٢٣
٢٠١٢	٥٠,٤٧٨,٩٤٣ (%٨١)	٧,٨٩٧,٤٥٠ (%١٣)	٣,٦٢٩,٥٤٢ (%٦)	٦٢,٠٠٥,٩٣٥	%٤	%١٧	%٢٢٦
٢٠١٣	٥٥,٦٣٢,٣٤٨ (%٨١)	٩,٦٧٨,١٦٩ (%١٤)	٣,٥٤٤,٩٧٠ (%٥)	٦٨,٨٥٥,٤٨٧	%١٠	%٢٣	%٢-
٢٠١٤	٥٦,٦٢١,٩١٦ (%٧٦)	٩,٩٧٨,٤٣٣ (%١٣)	٧,٤٧٢,٩٨٧ (%١٠)	٧٤,٠٧٣,٣٣٦	%٢	%٣	%١١١
٢٠١٥	٤٦,٣٠٩,٤٨٠ (%٧٢)	٩,٦٣٦,٤٩١ (%١٥)	٨,٣٩٨,٠٩٠ (%١٣)	٦٤,٣٤٤,٠٦١	%١٨-	%٣-	%١٢
٢٠١٦	٤٥,٦٩٠,٦٢٥ (%٧٣)	٩,٥٥٥,٠٩٩ (%١٥)	٨,٩١٥,٧١٠ (%١٤)	٦٢,٣٩٨,٧٣٣	%١-	%١-	%٦
٢٠١٧	٤٧,٨٣٩,٠١٠ (%٧١)	١٠,٥٧٩,٠٨٧ (%١٦)	٨,٦٣٠,٥٣٤ (%١٣)	٦٧,٠٤٨,١٧٤	%٥	%١١	%٣-
٢٠١٨	٥٥,٤٦٤,٧٣٧ (%٧٢)	١١,٧٧٠,٥٥١ (%١٥)	٩,٦٥٨,٦٣٩ (%١٣)	٧٦,٨٩٣,٩٢٧	%١٦	%١١	%١٢
٢٠١٩	٥٩,٩١٧,٧٤٠ (%٧٣)	١٢,٦١٤,٦٢٠ (%١٥)	٩,٥٧٤,٠٦٥ (%١٢)	٨٢,١٠٦,٤٢٥	%٨	%٧	%١-
٢٠٢٠	٦٣,٣٩٥,٧٦٤ (%٧٤,٦٥)	١٢,٦٥٢,٨٩٧ (%١٤,٩٠)	٨,٨٧٥,٥٠٧ (%١٠,٤٥)	٨٤,٩٢٤,١٦٨	%11	%0.3	%16
٢٠٢١	٧٠,٢٧٥,٨٨٦ (%٧٣,١٥)	١٥,٤٦٦,٢٥٥ (%١٦,١٠)	١٠,٣٢٩,٢٣٧ (%١٠,٧٥)	٩٦,٠٧١,٣٧٨	11%	22%	%16
المتوسط	44.070.284 79%	٥٩٩,٥٧٦ (%١٧)	4960549 (%4)	56056228	%١٦	%١٧	%٣٥

المصدر_ العمود (١) .(٢) البنك المركزي العراقي. النشرات الاحصائية السنوية (٢٠٠٥_2021)

يتضح من خلال الجدول (١) ان الودائع الجارية حققت معدلات نمو ايجابية طوال المدة باستثناء عامي ٢٠١٥ .٢٠١٦ اذ كانت معدلات النمو فيها سلبية بسبب الظروف التي تعرض لها البلد من العمليات الارهابية ، وبلغ اعلى معدل نمو لعام ٢٠٠٦ (٦٥%) وادنى معدل نمو موجب لعام ٢٠١٤ (٢%) وهذا دليل على زيادة الثقة بين القطاع المصرفي ومودعين فضلاً عن سعي المصارف في سياساتها لجذب أكبر عدد من المودعين لسوقها . ونفس الشيء نلاحظ بالاتجاه التصاعدي لحركة ودائع التوفير فبعد ان كانت تبلغ حوالي (١,٥) ترليون دينار عام ٢٠٠٥ ازدادت لتصل الى حوالي (١٥,٤) ترليون دينار لعام ٢٠٢١ وحققت معدلات نمو إيجابية باستثناء عامي ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، اذ كانت معدلات النمو فيها سلبية اما باقي الاعوام فقد حققت اقصاها عام ٢٠٠٨ عندما بلغ (٦٢%) وادنى معدل نمو بلغ (٣%) لعام ٢٠١٤ . وقد يكون هذا مؤشر جيد لهذا الاتجاه التصاعدي لودائع التوفير في تعبئة المدخرات . اما الودائع الزمنية فهي الاخرى باتجاه تصاعدي لتصل الى (٩. ٦) ترليون دينار نهاية عام ٢٠١٩ بعد ان

كانت بمبلغ حوالي (٣٥٢,٦٥٦) ترليون دينار وحققت ايضاً معدلات نمو ايجابية طوال المدة ماعدا عامي ٢٠١٧,٢٠١٩.

وعند استعراض الأهمية النسبيّة لأنواع الودائع من اجماليها يظهر هناك تباين واضح في ازدياد الوزن النسبي للودائع الجارية ليبلغ بالمتوسط ٧٩% مقابل ٢١% لنوعي الودائع الادخارية والذي يرتفع فيه الوزن النسبي لودائع التوفير بالمتوسط ١٧% مقابل ٤% للودائع الزمنية .

ان امتلاء الودائع الجارية للوزن الاكبر في هيكل اجمالي الودائع طوال المدة لتكون مصدر تمويلي للقطاع المصرفي على الرغم من الدراسات والبحوث وتشير الى ان تزايد اهمية هذا النوع لا تزيد من فاعلية المصارف في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في الاقتصاد بل قد تضع قيود على اداء القطاع المصرفي من خلال احتفاظه بسيولة عالية لاسيما القانونية لضمان عدم الوقوع في المخاطرة .

كما ان ارتفاع أهمية الودائع الجارية بالمقارنة مع التوفير والزمنية يحد من قدرة المصارف على التوسع في منح النشاط الائتماني لها لاسيما طويل الأجل منه الذي غالباً ما يستخدم في تمويل المشاريع التنموية ، كما ان فاعلية القطاع المصرفي في تمويل التنمية ترتبط اساساً بالودائع الادخارية لاسيما الزمنية منها لما تتصف به من استقرار وامكانية استعمالها للتمويل المتوسط والطويل الأجل . وعلى الرغم من ارتفاع الاهمية النسبيّة للجارية في هيكل اجمالي الودائع الا انها يجب ان لا تحتل هذه الاهمية العالية التي يأتي اغلبها من القطاع الحكومي والعائدة لخزينة الدولة .

وقد يكون سبب ارتفاع اهمية الجارية الاساسية الى السياسة المالية التوسعية التي تتبعها الحكومة وزيادة الانفاق الجاري فيها كما ان هذا الارتفاع مؤشر على عدم وجود سياسة ادخارية واضحة المعالم للسلطة النقدية والقطاع المصرفي تتمكن من خلاله المصارف تحويل الايداعات نحو الادخارية ، كما انه مؤشر لضعف السياسات الترويجية المحفزة نحو تللك الايداعات.

شكل (١) نسبة مساهمة انواع الودائع من اجمالي الودائع للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

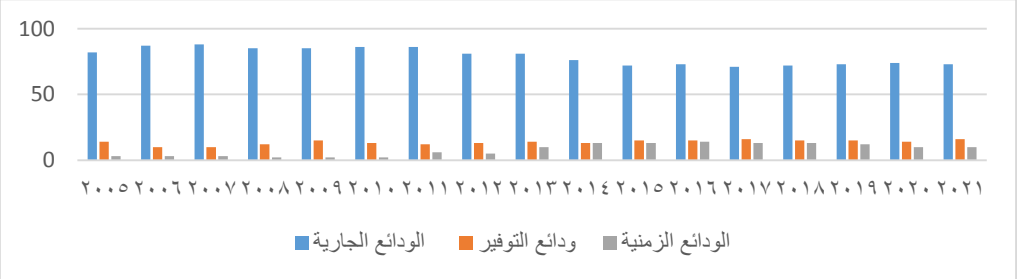

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١)

المطلب الثاني : تطور حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف في العراق للمدة من(٢٠٠٥-٢٠٢١)

جدول (٢) تطور حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف في العراق للمدة من(٢٠٠٥-٢٠٢١) (مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي (١)	الائتمان التعهدي (٢)	اجمالي الائتمان المصرفي(٣)	نسبة (٣)/(١)%	نسبة (٣)/(٢)%	معدل التغير السنوي للائتمان النقدي	معدل التغير السنوي للائتمان التعهدي	معدل التغير السنوي للائتمان المصرفي
2005	1717450	---	1717450	%100	-	---	---	---
2006	2664898	---	2664898	100	-	55.17	---	55.17
2007	3459020	---	3459020	100	-	29.80	---	29.80
2008	4587454	---	4587454	100	-	32.62	---	32.62
2009	5690062	46071845	51761907	11	89	24.04	---	1028.34
2010	11721535	39790906	51512441	23	77	106.00	-13.63	-0.48
2011	20344076	39032461	59376537	34	66	73.56	-1.91	15.27
2012	28438688	44174190	72612878	39	61	39.79	13.17	22.29
2013	29952012	53667052	83619064	36	64	5.32	21.49	15.16
2014	34123067	50908393	85031460	40	60	13.93	-5.14	1.69
2015	36752680	40533154	77285834	48	52	7.71	-20.38	-9.11
2016	37180123	٣٣٢٨١٦٠٧	70461730	53	47	1.16	-17.89	-8.83
2017	37952829	٢٣٠٦١٣٧٨	61014207	62	38	2.08	-30.71	-13.41
2018	38486947	٢٥٣٣٦٦٣٣	63823580	60	40	1.41	9.87	4.60
2019	42052511	٢٥٢٦٩٨٢٢	67322333	62	38	9.26	-0.26	5.48
2020	49817737	٢٥٤١١٠٥٧	75228794	66	34	18.47	0.56	11.74
٢٠٢١	٥٢٩٧١٥٠٨	٢٧٦٤٩٨٠٣	80621311	66	34	6.33	8.81	7.17

المصدر: الباحث استناداً الى : - البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية لسنوات متفرقة، والحسابات القومية الباب الرابع عشر.- عدم توافر بيانات السنوات من (٢٠٠٥-٢٠٠٨) نتيجة الظروف غير المستقرة التي مر بها العراق.

اتاحت لنا البيانات السابقة معرفة حجم الائتمان الممنوح للمصارف العراقية حيث شهد الائتمان المصرفي من عام(٢٠٠٧- ٢٠٠٨) ارتفاعاً ملحوظاً اذ ارتفعت قيمة اجمالي الائتمان الى أنْ بلغ (5.17.61.907) ترليون دينار عراقي للعام (2009) وحيث جاءت تلك الزيادة نتيجة ارتفاع عدد المصارف العاملة في العراق خلال تلك المدة وتحسن الأوضاع الاقتصادية (البنك المركزي العراقي ، الديرية العامة للإحصاء والابحاث)

ونلاحظ أنَّ حجم الائتمان المصرفي بدأ بالارتفاع المستمر حتى بلغ (8.50.31.460) ترليون دينار في عام(٢٠١٤)، فقد استحوذ الائتمان النقدي على (34.123.067) مليون دينار منه وبنسبة (٤٠ %)، في حين بلغ الائتمان التعهدي (50908393) مليون دينار اي شكل نسبة (٦٠ %) منه، ومن خلال الجدول (١٢) نفسه نجد أنَّ حجم الائتمان المصرفي بدأ بالانخفاض منذ عام(٢٠١٥) واستمر بالانخفاض حتى عام(٢٠١٧)، فقد بلغ (6.10.14.207) مليون دينار اي ما يقارب(37.952.829) ترليون دينار وبنسبة (٦٢ %) للائتمان النقدي، اما المتبقي من الائتمان البالغ (٢٣٠٦١٣٧٨) ترليون دينار وبنسبة (38 %) فهو للائتمان التعهدي، وكذلك نرى أنَّ حجم ونسبة مساهمة الائتمان التعهدي كانت أكبر من حجم ونسبة مساهمة الائتمان النقدي بالرغم من استمرار إرتفاع كل منهما خلال السنوات(٢٠٠٩-٢٠١٤)، وذلك بسبب تحسن الظروف السياسية والاقتصادية اولاً، وارتفاع حجم الإيرادات العامة في تلك السنوات وما ترتب عليه من ارتفاع حجم الاستيرادات ثانياً والذي تطلّب ارتفاع حجم الائتمان المصرفي خاصة الائتمان التعهدي المرتبط بعملية الاستيراد من خلال فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان اللازمة لتغطية هذه العملية.

اما في السنوات المتبقية من مدة البحث(٢٠١٥-٢٠٢١) فنلاحظ أنّ حجم ونسبة مساهمة الائتمان النقدي كان يفوق حجم ونسبة الائتمان التعهدي، بسبب تراجع الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلد اولاً، وانخفاض حجم الإيرادات العامة نتيجة تدهور أسعار النفط في سوق النفط الدولية ثانياً، وما ترتب عليه من انخفاض حجم الآستيرادات، فضلاً عن حالة الانكماش الاقتصادي نتيجة التأثر بجائحة كورونا، ومن ثم تراجع حجم الائتمان التعهدي المرتبط بتغطية عمليات الاستيراد من خلال فتح الاعتمادات المستندية.

شكل (٢) تطور حجم الائتمان النقدي والتعهدي والمصرفي

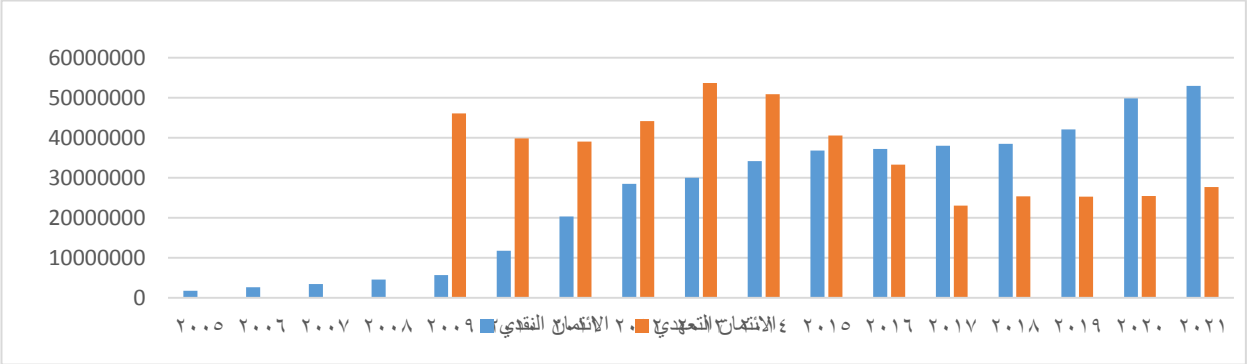

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١٢)

المبحث الثالث - سبل النهوض بالودائع الزمنية للجهاز المصرفي في العراق

المطلب الاول :اسباب انخفاض الودائع الزمنية بالنسبة الى الودائع الجارية والتوفير في العراق

يشهد الجهاز المصرفي في العراق انخفاضاً في مساهمة الودائع الزمنية، اذ يفضل المودعون والمستثمرون في العراق التوجه للاستثمار في الأصول الأخرى بدلاً من الودائع الزمنية، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، منها الظروف الاقتصادية والمالية في البلاد وعدم وجود ثقافة الادخار والقوانين واللوائح الصارمة والاضطرابات الأمنية والسياسية والفساد والفوائد المنخفضة على الودائع بشكل عام ، ويمثل انخفاض مساهمة الودائع الزمنية تحدياً كبيراً للجهاز المصرفي في العراق، حيث تعد هذه الودائع مصدراً هاماً لتمويل الأنشطة المصرفية وتحسين الوضع المالي للمصارف التي تحتاج إلى لاتخاذ إجراءات فعالة لجذب المزيد من الودائع الزمنية وتحسين الثقة بين المودعين والنظام المصرفي، وذلك بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وحلول تمويلية جديدة وتوفير فوائد تنافسية على الودائع الزمنية ، ويمكن توضيح بعض أسباب انخفاض مساهمة الودائع الزمنية في العراق الى :

١- الظروف الاقتصادية والمالية - يعاني العراق من هشاشة النظام الاقتصادي والمالي مما له الاثر السلبي على مجمل القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي وما يتعلق بطبيعة عمل هذا القطاع الزمنية، اذ تشهد البلاد تقلبات في أسعار الصرف وانخفاض قيمة الدينار العراقي، وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للمودعين ويجعلهم يتجهون للاستثمار بطرق أخرى تعتبر أكثر أماناً.

٢- ضعف ثقافة الادخار- تعتبر ثقافة الادخار من العوامل الأساسية في جذب الودائع الزمنية، ولكن الافراد يعانون من ضعف هذه الثقافة، اذ يتجه الكثير للإنفاق الزائد والتبذير بدلاً من الادخار، مما يؤثر سلباً على جذب الودائع الزمنية.

٣- القوانين والتعليمات - تعاني المصارف العراقية من قوانين صارمة تحد من قدرتها على تقديم خدمات الودائع الزمنية، حيث تتطلب هذه الودائع شروطاً معينة في الحفاظ على رأس المال والتزامات أخرى تجعل المصارف تتردد في تقديم هذه الخدمات.

٤- الاضطرابات الأمنية والسياسية - يمر العراق بأوضاع غير مستقرة مما ينعكس سلبا، مما يؤثر على النظام المصرفي ويقلل من الثقة فيه، وبالتالي يتجه المستثمرون والمودعون إلى البحث عن بدائل أكثر أماناً لاستثمار اموالهم .

٥- الفساد - يعتبر الفساد من العوامل الاساسية التي تؤثر على جذب الودائع الزمنية في العراق ،حيث يعاني النظام المصرفي من تداعيات الفساد والرشوة وعدم الشفافية مما يجعل المودعين يترددون في ايداع اموالهم لدى المصارف .

٦- الفوائد المنخفضة - من العوامل الرئيسية التي تدفع اصحاب رؤوس الاموال لإيداع اموالهم في المصارف هو ارتفاع مقدار الفائدة المقدمة وبالتالي تكون عامل جذب للمودعين اما اذا كانت الفائدة منخفضة فان ذلك يكون عامل طرد للمودعين مما يجعلهم يبحثون عن بدائل اكثر جاذبية.

٧- العملات الأجنبية- تشهد العملات الأجنبية في العراق ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، مما جعل المودعين يتجهون إلى الاستثمار في العملات الأجنبية بدلاً من الودائع الزمنية، حيث يعتبر الاستثمار في العملات الأجنبية أكثر أماناً في ظل التقلبات الاقتصادية والمالية التي تشهدها البلاد.

المطلب الثاني: الاساليب والطرق التي يجب اتباعها من اجل النهوض والنمو بالودائع الزمنية من خلال استراتيجية المنافسة السعرية والغير سعرية :

اولاً : استراتيجية المنافسة السعرية : تتمثل استراتيجية المنافسة السعرية بدفع معدلات فائدة اعلى للمودعين مما يجعل المصارف تتبادل المنافسة بينها في الحصول على أكبر حصة من الودائع الزمنية وتتنافس المصارف على العوائد بشكل كبير، حيث تقوم بتقديم أسعار فائدة أعلى على الودائع الزمنية بل وتقدم أيضاً عروضاً ترويجية مثل الجوائز والهدايا والتخفيضات لجذب العملاء، وعلى الرغم من اهمية هذه الاستراتيجية وليس في النشاط المصرفي فحسب، وانما في معظم مجالات النشاط الاقتصادين الا ان التشريعات المصرفية العراقية تسمح بدفع فوائد عالية على بعض الودائع الزمنية الامر الذي يقلل من دور هذا الجزء من الودائع في الائتمان المصرفي.

ولاجا النهوض بمساهمة الودائع الزمنية في الائتمان للجهاز المصرفي العراقي ومن خلال استراتيجية المنافسة السعرية اتباع الاليات الاتية :

١- رفع معدلات الفائدة غلى الودائع الزمنية - تعتمد هذه الطريقة على تقديم معدلات فائدة اعلى مما هو عليه الان ما يكون سبيلا لجذب الودائع خاصة الزمنية ودفع العملاء لفتح حسابات مصرفية بالتالي سيكون لها دور كبير للمساهمة في الائتمان المصرفي .

٢- تقديم عروض ترويجية - تعتمد هذه الطريقة على تقديم عروض ترويجية مثل الجوائز والهدايا والتخفيضات للعملاء الذين يفتحون حسابات جديدة أو يزيدون حجم الودائع الزمنية لديهم ، وتعد هذه العروض جذابة للعملاء، وتساعد على جذب المزيد من الودائع الزمنية.

٣- تقديم خيارات إيداع وسحب مرنة - تعتمد هذه الطريقة على تقديم خيارات إيداع وسحب مرنة للعملاء، من خلال توفير شبكة واسعة من الفروع والصرافات الآلية وخدمات الإيداع عن طريق الإنترنت والهواتف الذكية وخدمات الدفع الإلكتروني ، ويتيح هذا الخيار للعملاء إيداع وسحب الودائع الزمنية بسهولة ومرونة، مما يجعلها خياراً جذاباً .

٤- تقديم خدمة الودائع الزمنية القابلة للسحب - حيث يمكن للعملاء من خلال هذه الطريقة سحب أموالهم من الودائع الزمنية في أي وقت دون التعرض لأي عقوبات مالية ، وتعد هذه الخدمة جاذبة للعملاء، حيث يمكنهم الحصول على عوائد أعلى على الودائع الزمنية مع الحفاظ في قدرتهم للوصول إلى أموالهم بسهولة في أي وقت.

وبهذه الطرق، تحاول المصارف جذب الودائع الزمنية من خلال استراتيجية المنافسة السعرية، وتضع بعض المصارف حدوداً للحد الأدنى للإيداع المطلوب والمدة الزمنية اللازمة للحصول على معدل الفائدة المعلن عنه، وذلك لتحقيق أقصى قدر من الفوائد للمصرف والحفاظ على استقراره المالي.

ثانياً : استراتيجية المنافسة غير السعرية : تسعى المصارف في الجهاز المصرفي في ظل هذه الاستراتيجية لجذب الودائع الزمنية وتحسين أدائها المصرفي بأساليب مختلفة غير تخفيض الأسعار. وتشمل هذه الأساليب تحسين خدمة العملاء، وتطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين العمليات الداخلية، والتركيز على التسويق الرقمي، وتحسين العلامة التجارية، والاستثمار في التعليم والتوعية المالية، وتقديم خدمات مصرفية متميزة للشركات ، وعند تطبيق هذه الأساليب بنجاح فانه يؤدي الى مساهمه لتحسين الودائع الزمنية في الائتمان من خلال أدائها المصرفي وتحقيق المزيد من النجاح والازدهار في سوق الخدمات المصرفية ، وتتضمن استراتيجية المنافسة غير السعرية العديد من الطرق والأساليب التي يمكن استخدامها لتحسين الأداء والنمو في الأعمال التجارية، وتشمل ما يلي:

١- تحسين خدمة العملاء - من المهم جداً أن تقدم المصارف خدمة عملاء ممتازة للحفاظ على بقاء العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد، فمن خلال تقديم خدمة عملاء وتجربة ممتعة للعملاء، يمكن للمصارف تحسين مستوى رضا العملاء وجذب عدد أكبر من الودائع الزمنية.

٢- استخدام منتجات وخدمات جديدة - يمكن للمصارف تحسين أدائها وجذب الودائع الزمنية من خلال توفير منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة لتلبية احتياجات العملاء وتلبية التطلعات المتغيرة في السوق.

٣- تحسين العمليات الداخلية - يمكن للمصارف تحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين نوعية الخدمات من خلال تحسين العمليات الداخلية ، على سبيل المثال يمكن تحسين عملية فتح حساب جديد للعملاء وإنشاء صفحات ويب متطورة لتسهيل عملية الإيداع والسحب وتحويل الأموال.

٤- التركيز على التسويق الرقمي - يمكن للمصارف التواصل مع عملائها وجذب الودائع الزمنية من خلال استخدام التسويق الرقمي ، حيث يمكن للمصارف الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق عبر البريد الإلكتروني وتطبيقات الجوال لجذب العملاء وتعزيز العلاقات معهم.

٥- تحسين العلامة التجارية - يمكن للمصارف تحسين العلامة التجارية وجذب الودائع الزمنية من خلال إطلاق حملات إعلانية متميزة وجذابة، وتحسين تجربة العملاء من خلال تصميم مواقع وتطبيقات جاذبة وسهلة الاستخدام.

٦- تقديم برامج الولاء - يمكن للمصارف جذب العملاء وزيادة حجم الودائع الزمنية عن طريق تقديم برامج الولاء والمكافئات المخصصة للعملاء المتميزين ، حيث يمكن للمصارف تقديم مكافآت على الأموال المودعة على المدى الطويل أو تقديم خدمات مصرفية إضافية مجانية للعملاء الذين يودعون مبالغ كبيرة من الودائع الزمنية.

٧- الاستثمار في التعليم والتوعية المالية - يمكن للمصارف أيضًا تحسين الوعي المالي للعملاء وتعليمهم عن فوائد الودائع الزمنية وكيفية الاستفادة منها ، يمكن للمصارف تقديم برامج تعليمية مجانية أو ورش عمل لتوعية العملاء بالمعلومات المالية المهمة.

٨- تقديم خدمات مصرفية متميزة للشركات - يمكن للمصارف تحسين الأداء وجذب الودائع الزمنية من خلال تقديم خدمات مصرفية مخصصة للشركات والمؤسسات الكبيرة من خلال تقديم خدمات تمويلية واستشارية وإدارة الأصول للشركات والمؤسسات الكبيرة، مما يجذب عددًا كبيرًا من الودائع الزمنية.

اولا: الاستنتاجات

١. تمثل الودائع بأنواعها المختلفة اهمية واضحة على مستوى النشاط الاقتصادي ويمكن التعرف على ذلك من خلال عدة مؤشرات منها الميل المتوسط والحدي والمرونة الدخلية والتوظيف وغيرها وهي ذات اهمية للتعرف على دور الودائع في النشاط الاقتصادي.

٢. لاحظنا ايضاً عدم فاعلية المصارف في جذب الودائع وكان ذلك واضحاً في الميل المتوسط للودائع من خلال استقراره وعدم ارتفاعه وكذلك الميل الحدي والمرونة الدخلية وعدم استطاعة المصارف على جذب الودائع من الزيادات الحاصلة في الناتج ، بالتالي ضعف المصارف لجذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج وضعف تغيير الميل نحو الايداع وكل ذلك يؤثر على الاقتصاد.

٣. اما ما يخص الودائع الزمنية فلوحظ على الرغم من اتجاهها التصاعدي طوال مدة الدراسة لكنها تبقى مبالغها بالقيمة المطلقة قليلة جداً و عمقها المصرفي ضعيف هو الآخر وعدم وجود ما يشير إلى سياسات واضحة لإدارات المصارف لتحفيزيها وكان ذلك واضحا من خلال ميلها المتوسط والحدي ومرونتها الدخلية كما لوحظ تركزها لدى المصارف الحكومية دون المصارف الاهلية.

ثانيا : التوصيات

١. تطوير سياسات واستراتيجيات جديدة لتعزيز جذب الودائع الزمنية وتحفيز العملاء على وضع الودائع الزمنية، عن طريق تقديم الفائدة المرتفعة أو الإعفاء من الرسوم فضلاً عن تحسين الحوافز المالية والتنظيمية للبنوك لجذب الودائع الزمنية من خلال تقليل متطلبات رأس المال والحد من المتطلبات الأخرى المالية.

٢. تطوير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتعزز جذب الودائع الزمنية، مثل حسابات الودائع الزمنية ذات الفائدة العالية أو الودائع الزمنية المرتبطة بالأسهم.

٣. تشجيع المصارف على استخدام الودائع الزمنية لتمويل القروض ذات المدى الطويل، والتي تلبي احتياجات الشركات والمشاريع الكبيرة، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي.

٤. توجيه المصارف التجارية إلى تبني استراتيجيات المنافسة السعرية وغير السعرية لجذب الودائع لاسيما التي تمتاز بدرجة عالية من الاستقرار في ارصدتها من حيث اجل استحقاقها (الزمنية) لما لها من دور في تعظيم إداء المصارف وانعكاسه بالإيجاب على الاقتصاد.

المصادر :

١. الافندي ، محمد احمد ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، عمان ، مركز الكتاب ،ط٢ ٢٠١٧

٢. الألفي ، احمد عبد العزيز ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الإسكندرية ، ١٩٧٧.

٣. الجنابي ، هيل عجمي جميل ، أرسلان ، رمزي ياسين ، النقود والمصارف ، النظرية النقدية ، ط ١ ، دار وائل ، عمان ، .٢٠٠٩

٤. اللامي، علي حسين نوري أثر الودائع في صافي دخل المصارف، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٤٨) ، ٢٠١٦.

٥. الشمري ،ناظم محمد نوري ،النقود والمصارف، مديرية الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨.

٦. خليل ، سامي، النقود والبنوك ،شركة كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨١.

٧. عبد الباقي، اسماعيل ابراهيم ، ادارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ٢٠١٦

٨. قناوي ،عزت ،أساسيات في النقود والبنوك ، ط١ ،دار العلم للنشر والتوزيع ،القاهرة ،

٩. كنعان ، علي ،النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، ط٢ ،دار المنهل اللبناني ،بيروت، ٢٠١٢

10. Mishkin , Frederic S., " The Economics of Money , Banking , and Financial Markets " , 6th ed. , The Addison-Wesley , United States of America, (2001) .